المزروع و شركاؤه
MAZRUA & CO.
MC
Lawyers & Consultants
محامون و مستشارون

قراءة قانونية اقتصادية مقارنة

نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد

ما الذي تغيّر مقارنة بالنظام السابق؟
دليل مختصر لأهم التحولات في التخطيط والطرح والترسية والعقد والتنفيذ

أغسطس 2026 م

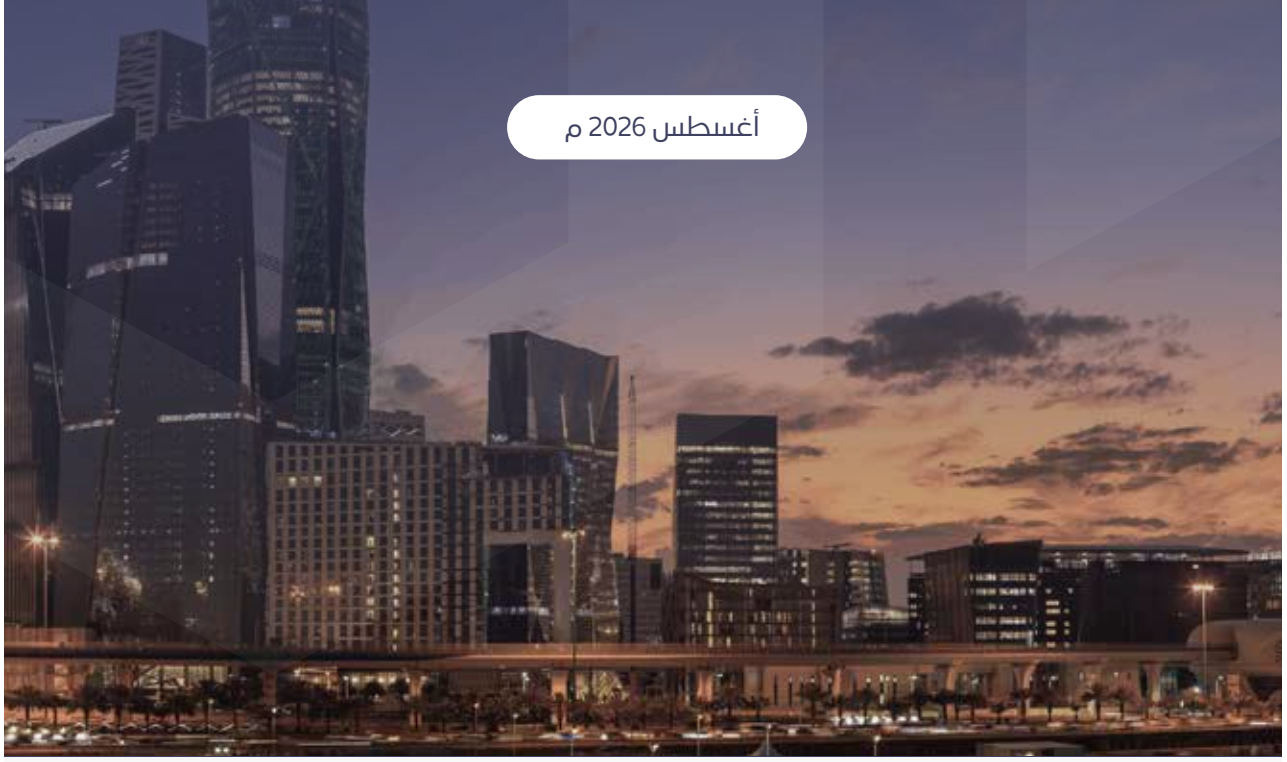

يشهد تنظيم المنافسات والمشتريات الحكومية في المملكة تطورًا متسارعًا يواكب التحول في إدارة الإنفاق العام ورفع كفاءة التعاقد الحكومي.

ويأتي النظام الجديد ليعزز المرونة وسرعة اتخاذ القرار، مع رفع متطلبات الحوكمة والتوثيق وإدارة المخاطر وتحقيق أفضل قيمة للمال العام.

ويستعرض هذا التقرير أبرز الفروقات بين النظامين، مع بيان آثارها القانونية والاقتصادية والتطبيقية على الجهات الحكومية والمتعاقدين معها.

لماذا هذا التقرير؟

نظام جديد لمرحلة مختلفة من المشتريات الحكومية

يأتي نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد في سياق اتساع حجم الإنفاق الحكومي، وتعقّد المشاريع والبرامج التحولية، وتزايد الاعتماد على الحلول الرقمية والخدمات المهنية والبحث والتطوير والابتكار. لذلك لا تقتصر أهميته على تعديل مدد أو صلاحيات بعينها، بل يعيد ترتيب العلاقة **بين المرونة، وكفاءة الإنفاق، والمنافسة، وإدارة المخاطر، ودور القطاع الخاص.**

وتكشف المقارنة مع النظام السابق أن الاتجاه العام ينتقل تدريجيًا من التركيز على سلامة الإجراء بوصفها غاية بحد ذاتها، إلى التركيز على جودة القرار ونتيجته الاقتصادية والتعاقدية، مع بقاء المبادئ الأساسية للمنافسة والشفافية وحماية المال العام حاكمة لجميع المراحل.

لماذا التغيير؟

مشتريات أكثر تعقيدًا، عقود رقمية ومهنية، مشاريع تحولية، وحاجة إلى سرعة أعلى دون التضحية بالحوكمة.

ما جوهر التحول؟

توسيع مفهوم أفضل قيمة للمال العام وتعزيز المحتوى المحلي، وزيادة المرونة في الشراء والعقود، وربط القرار بالتسبيب والتوثيق.

لمن يهم هذا التقرير؟

الجهات الحكومية، لجان المنافسات، الإدارات القانونية والمالية والفنية والموردون والمتعاقدون مع الجهات العامة.

كيف تقرأ المقارنة؟

التخطيط | الطرح والتقييم | الترسية والعقد | التنفيذ والتغيير | المستحقات والرقابة

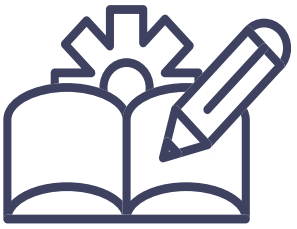

منهجية التقرير: يعرض الفروقات الأكثر أثرًا بصورة تنفيذية، ويربط كل فرق بدلالته القانونية والاقتصادية. أُعد التقرير بالاستناد إلى النصوص النظامية واللائحية المعتمدة والضوابط ذات الصلة وقت إعداده.

في دقيقة | أبرز التحولات الرقمية

ستة أرقام تلخص جانبًا كبيرًا من التغيير

توضح الأرقام التالية اتجاه النظام الجديد نحو سرعة أكبر ومرونة أوسع، مع بقاء الحاجة إلى التسبيب والتوثيق والتحقق من كفاءة الإنفاق.

السابق: 100 ألف ريال

1 مليون

حد الشراء المباشر للقيمة التقديرية

السابق: 15 يوم عمل

4 أيام عمل

مدة مراجعة وزارة المالية لبعض العقود

السابق: 5 أيام عمل

3 أيام عمل

الحد الأدنى لفترة التوقف بعد الترسية

السابق: 100 ألف ريال

300 ألف

قيمة المشتريات المستثناة من الضمان النهائي

السابق: 20%

15%

الحد الأعلى لغرامة التأخير العقود غير التوريد

السابق: 90 يوما تقويميًا

90 يوم عمل

مدة سريان العروض

الأرقام # مختارة من أبرز الفروقات الواردة في المقارنة الموثقة. بعض التفاصيل الإجرائية تبقى مرتبطة باللائحة التنفيذية المعتمدة.

الرسالة الأهم ليست في الأرقام وحدها

النظام يخفّض بعض نقاط الانتظار ويوسّع الصلاحيات، لكنه يرفع في المقابل أهمية جودة التقدير، وعدالة السعر، ومحاضر اللجان، وإدارة تعارض المصالح، والرقابة اللاحقة القائمة على البيانات.

الصورة الكبرى

التحول ليس في إجراء واحد... بل في دورة المشتريات كاملة

النظام الجديد وسّع مفهوم أفضل قيمة للمال العام، وربط كفاءة التعاقد بجودة التنفيذ وتكلفة دورة الحياة والكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر، بالتوازي مع مرونة أكبر وسرعة أعلى ومسؤولية أوضح في التسبيب والتوثيق.

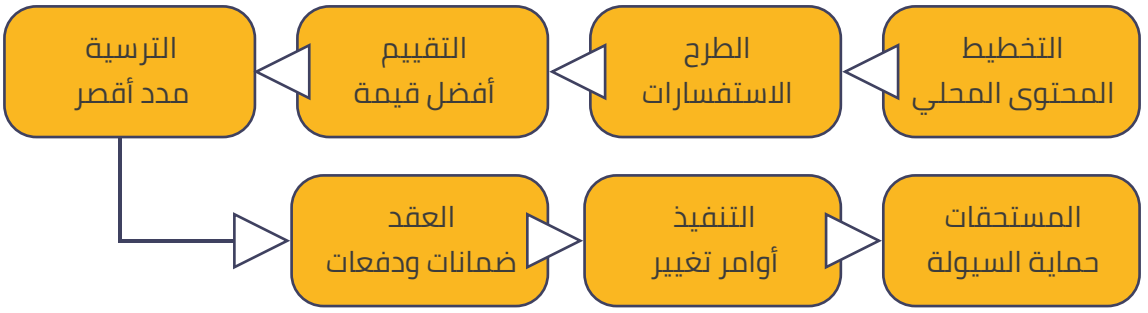

أسرع

تقليص نقاط الانتظار
والمراجعات

أعمق

دمج المحتوى المحلي
منذ التخطيط

أكثر مرونة

مع توثيق وتبرير
ومساءلة لاحقة

القيمة لم تعد تعني السعر وحده، بل باتت تساوي = تكلفة دورة الحياة

\+ جودة التنفيذ + الكفاءة التشغيلية + إدارة المخاطر

المادتان (2\2) و(24) من النظام الجديد

الاساس النظامي: النظام الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م\76) وتاريخ 1448\2\27 هـ . مقارنه بالنظام السابق الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م\128) وتاريخ 1440\11\13 هـ .

محركات التغيير | خمسة أسباب تفسر الاتجاه الجديد

لماذا حصلت هذه التغييرات؟

تظهر المقارنة أن التعديلات ليست مجموعة استثناءات متفرقة، بل استجابة لخمس تحولات متزامنة في حجم الإنفاق، وطبيعة ما تشتريه الحكومة، ودور القطاع الخاص، ومنهج الرقابة، والأهداف الاقتصادية للمشتريات.

01

خفض تكلفة البيروقراطية

رفع حدود التفويض والشراء المباشر، ودمج اللجان وتقليص بعض مدد التوقف والمراجعة يعكس البحث عن تناسب أفضل بين قيمة المشتريات وكلفة إجراءاتها.

كفاءة إجرائية

02

تطور طبيعة المشتريات

البرمجيات والاشتراكات البحث والابتكار والخدمات المهنية ونقل المعرفة لا تعمل دائمًا بمنطق السلعة النمطية أو المقارنة السعرية وحدها.

اقتصاد معرفي

03

تمكين القطاع الخاص

تنظيم الدفعات والمستحقات وخفض بعض الغرامات يعالج أثر التعاقد الحكومي في السيولة والتمويل والمخاطر التي يحمّلها المورد على سعر عرضه.

سيولة واستثمار

04

رقابة قائمة على القرار

كلما تقلصت بعض الموافقات والمدد، ازدادت أهمية التسبيب والتوثيق وإثبات عدالة السعر وكفاءة الإنفاق وإمكان مراجعة القرار لاحقًا..

حوكمة ذكية

05

القوة الشرائية كأداة تنمية

تعزيز المحتوى المحلي وتوطين الصناعة ونقل المعرفة ودعم البحث والتطوير يجعل المشتريات جزءًا من السياسة الاقتصادية والصناعية.

أثر اقتصادي

الخيط الجامع بين المحركات الخمسة

الهدف ليس (شراء أسرع) فقط، بل بناء دورة شراء أكثر قدرة على التعامل مع المخاطر، والابتكار، والسيولة، والمحتوى المحلي، وقيمة العقد طوال دورة حياته.

هذه المحركات مستخلصة من القراءة المقارنة للنظامين، وهي إطار تحليلي لفهم اتجاه التعديلات وليست أسبابًا تشريعية مستقلة منصوصًا عليها بهذا الترتيب.

القيمة والمحتوى المحلي

من «أقل سعر» إلى «أفضل قيمة»... ومن التفصيل إلى تشكيل الطلب

أفضل قيمة للمال العام

السابق

السعر

أسعار تنافسية عادلة ضمن معيار القيمة

◁

الجديد

دورة الحياة

الجودة + التشغيل + المخاطر + التكلفة الكلية

المادة (2\2) والمادة (24)

المحتوى المحلي

السابق: أولوية وتفضيل عند التقييم

الجديد: تنسيق منذ التخطيط

قياس + نسب + جزاءات

المواد (9), (12\2), (43\5), (98)

لماذا يهم ذلك؟

توطين الصناعة

تحويل الشراء الحكومي إلى أداة لبناء القدرة المحلية

فرص المنشآت

تصميم الطلب بما يدعم دخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نقل المعرفة

ربط العقود بأثر معرفي وتقني قابل للقياس

قرار أشمل

تقييم العرض على الأداء والمخاطر لا السعر المجرد

الخلاصة: المشتريات الحكومية في النظام الجديد تظهر بوصفها أداة للسياسة الاقتصادية والصناعية، وليست مجرد آلية لتأمين احتياجات الجهات العامة.

السعر

لم يعد المؤشر الوحيد للقيمة

دورة الحياة

تكلفة الملكية والتنفيذ على المدى الكامل

الجودة

أداء قابل للقياس لا مجرد مطابقة شكلية

المخاطر

تدخل في تصميم التقييم والقرار

الشراء المباشر

سقف الشراء المباشر ارتفع عشرة أضعاف

النظام السابق

100 ألف ريال

حد الشراء المباشر بالقيمة

المادة (3\32)

النظام الجديد

1 مليون ريال

مع التسبيب والتوثيق وعدم الاخلال بالمنافسة وكفاءة الإنفاق

المادة (3\32)

10x
التغيير في الحد

كما استوعب النظام مشتريات لا تناسبها المنافسة التقليدية بسهولة

- البحث والتطوير والابتكار
- ممارسو المهن الحرة
- الرخص والبرامج الإلكترونية
- المجلات والاشتراكات العلمية
- المعارض والمؤتمرات والفعاليات
- تدريب موظفي الجهات الحكومية

تنبيه حوكمي: رفع السقف لا يعني إلغاء الرقابة؛ بل يزيد أهمية منع التجزئة, وتسبيب اختيار الأسلوب, وتوثيق عدالة السعر وكفاءة الإنفاق

ثلاثة أسئلة يجب توثيق إجابتها

- هل جرى منع التجزئة؟
- لماذا يُعد الشراء المباشر هو الأسلوب الأنسب؟
- كيف تم التحقق من عدالة السعر وكفاءة الإنفاق؟

رفع الحد لا يلغي متطلبات الحوكمة؛ بل يجعل توثيق المبررات وعدالة السعر وكفاءة الإنفاق أكثر أهمية عند استخدام الشراء المباشر

السرعة والصلاحيات

مدد أقصر... وصلاحيات أوسع داخل الجهة الحكومية

مقارنة رقمية

لجنة واحدة

دمج فتح العروض وفحصها بدل لجنتين منفصلتين, مع توثيق رأي المختصين وأسباب مخالفته عند وقوعها

قرار أسرع

اتجاه لتقليل نقاط الانتظار والاعتمادات المتتابعة, مع توسيع قدرة الجهات على اتخاذ القرار

شراء موحد

في الطلبات التي تحدد اللائحة مدتها, قد يترتب على مضي المدة دون قرار أثر الموافقة وفق الضوابط

ممثل الهيئة

يجوز لهيئة المحتوى المحلي والجهة المختصة بالشراء الموحد ندب ممثل للمشاركة في مناقشات فحص العروض

مالك المبادرة

يُتاح حضوره أو مشاركته في مناقشات بعض المنافسات المرتبطة بالبرامج والمبادرات التحولية وفق النص

مسؤولية مهنية

استحداث مكافآت لأعضاء اللجنة وأمنائها يؤكد أن الفحص عمل مهني يستلزم وقتًا وخبرة ومساءلة

المعادلة الجديدة: كلما قصرت مدة الرقابة السابقة واتسعت الصلاحية, زادت أهمية جودة التكلفة التقديرية, واستقلال التقييم الفني وإدارة تعارض المصالح, والتوثيق الإلكتروني والرقابة اللاحقة

المواد المقارنة: فترة التوقف (53 سابقًا / 50 جديدًا), التفويض (54 سابقًا / 51 جديدًا), مراجعة العقود (60 سابقًا / 57 جديدًا), ولجنة العروض (43 و 45 سابقًا / 43 جديدًا).

وضوح الوثائق ودقة التقييم

خمس نقاط تغيّر طريقة إدارة المنافسة قبل الترسية

1 — الاستفسارات

فصل مستقل يلزم بالرد قبل انتهاء تلقي العروض ونشر الردود للمتنافسين وفق الضوابط.

2 — التكلفة التقديرية

تشمل الرسوم والضرائب ويضاف إليها نسبة احتياط تحددها اللائحة.

3 — سريان العرض

من 90 يوماً تقويمياً إلى 90 يوم عمل.

4 — اللجنة

لجنة موحدة لفتح العروض وفحصها وتقديم التوصية.

5 — رأي المختص

تضمين ملخص الرأي الفني وبيان أسباب مخالفته عند اختلاف توصية اللجنة.

ماذا تعالج هذه التعديلات؟

- ✓ غموض نطاق الأعمال والمواصفات
- ✓ اختلاف المعلومات بين المتنافسين
- ✓ تكلفة تقديرية جامدة لا تستوعب المخاطر
- ✓ ازدواج انتقال الملف بين اللجان

أثر يحتاج للموازنة

تحويل مدة السريان إلى 90 يوم عمل يمنح الجهة وقتًا أوسع للفحص، لكنه يزيد على المتنافس تكلفة تثبيت الأسعار والضمانات والقدرة التشغيلية

ضمانات أطول | تقلب أسعار | تكلفة تمويل

بشأن نسبة الاحتياط: تُحدد وفق أحكام اللائحة التنفيذية والضوابط المعتمدة، ويجب تطبيقها بما يعكس طبيعة المشتريات وتقلبات السوق والمخاطر الفعلية

وضوح
إجابات موحدة للاستفسارات

سرية
تكلفة تقديرية منضبطة ومحفوظة

سرعة
فحص دون استهلاك كامل مدة السريان

مساءلة
رأي فني ومحاضر قابلة للمراجعة

المواد: (26) للاستفسارات، (23) للتكلفة التقديرية، (39) لسريان العروض، (43) للجنة الموحدة

مرونة مالية مع أدوات حماية جديدة

الضمانات والدفعات والمستحقات: إعادة توزيع المخاطر

الإعفاء من الضمان النهائي

السابق: 100 ألف

الجديد: 300 ألف ريال

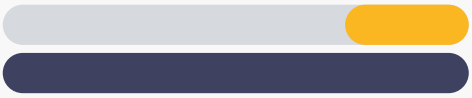

أضيفت إعفاءات لممارسي المهن الحرة والحالات الطارئة والعاجلة، ولم ينتقل إعفاء الشركات المملوكة للدولة بنسبة 51 % فأكثر.

المادة (59) الجديدة مقابل (61) السابقة

الدفعة المقدمة والعملة

- ✓ إمكانية دفع كامل قيمة العقد مقدمًا مقابل ضمان وفق اللائحة.
- ✓ جواز استثناء حالات من الضمان البنكي للدفعة المقدمة - وفق اللائحة.
- ✓ مضي مدة الرد على طلب الدفع بعملة أخرى دون اعتراض يعد مسارًا للموافقة وفق الضوابط.

المادة (62) و(64)

قيد جديد على الترسية عند تأخر المستحقات

حماية السيولة

إذا كانت على الجهة مستحقات لمتعاقدين ولم تتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها رغم إشعار وزارة المالية، فلا يجوز لها في الحالات التي تحددها اللائحة إصدار قرار ترسية جديد.

المادة (91)

22

يوم عمل لصرف أمر الدفع وفق اللائحة التنفيذية في الحالات المشار إليها بالدراسة.

5 + 5

أيام لإجراءات أمر الصرف ثم رفع أمر الدفع - وفق اللائحة التنفيذية.

سيولة

الهدف الاقتصادي: تقليل علاوة التمويل والمخاطر على الموردين.

الأثر الاقتصادي المتوقع عند التطبيق الجيد

كلما زادت موثوقية السداد ووضحت قواعد الدفعات والضمانات، انخفضت حاجة المورد إلى تسعير مخاطر تمويلية غير مؤكدة داخل عرضه، وتحسنت قابلية المنشآت الأصغر للمشاركة.

أوامر التغيير والجزاءات

توازن أكبر في التغيير... وحد أعلى أقل للغرامات

المسألة	النظام السابق	النظام الجديد
إضافة بنود جديدة	ضمن زيادة إجمالية حتى 10%	حتى 10 % وبعد موافقة المتعاقد
زيادة البنود القائمة	زيادة العقد حتى 10%	حتى 20 %, مع موافقة المتعاقد على الجزء المتجاوز 10%
إجمالي الزيادة	10%	حتى 20 % عند الجمع بين البنود الجديدة والقائمة
تخفيض البنود	حتى 20%	حتى 20 %, ويجوز تجاوزه بموافقة المتعاقد
الأحكام غير المالية	لا يظهر تنظيم مماثل بالمقارنة	يجوز تعديلها بالاتفاق مع المتعاقد ضمن القيود النظامية

غرامة التأخير - العقود غير التوريد

السابق **20%** ◁ الجديد **15%**

غرامة التقصير - التنفيذ المستمر

السابق **20%** ◁ الجديد **15%**

المادة (67) لأوامر التغيير, والمادتان (70) و(71) للغرامات في النظام الجديد؛ مقابل (69), (72), (73) في السابق

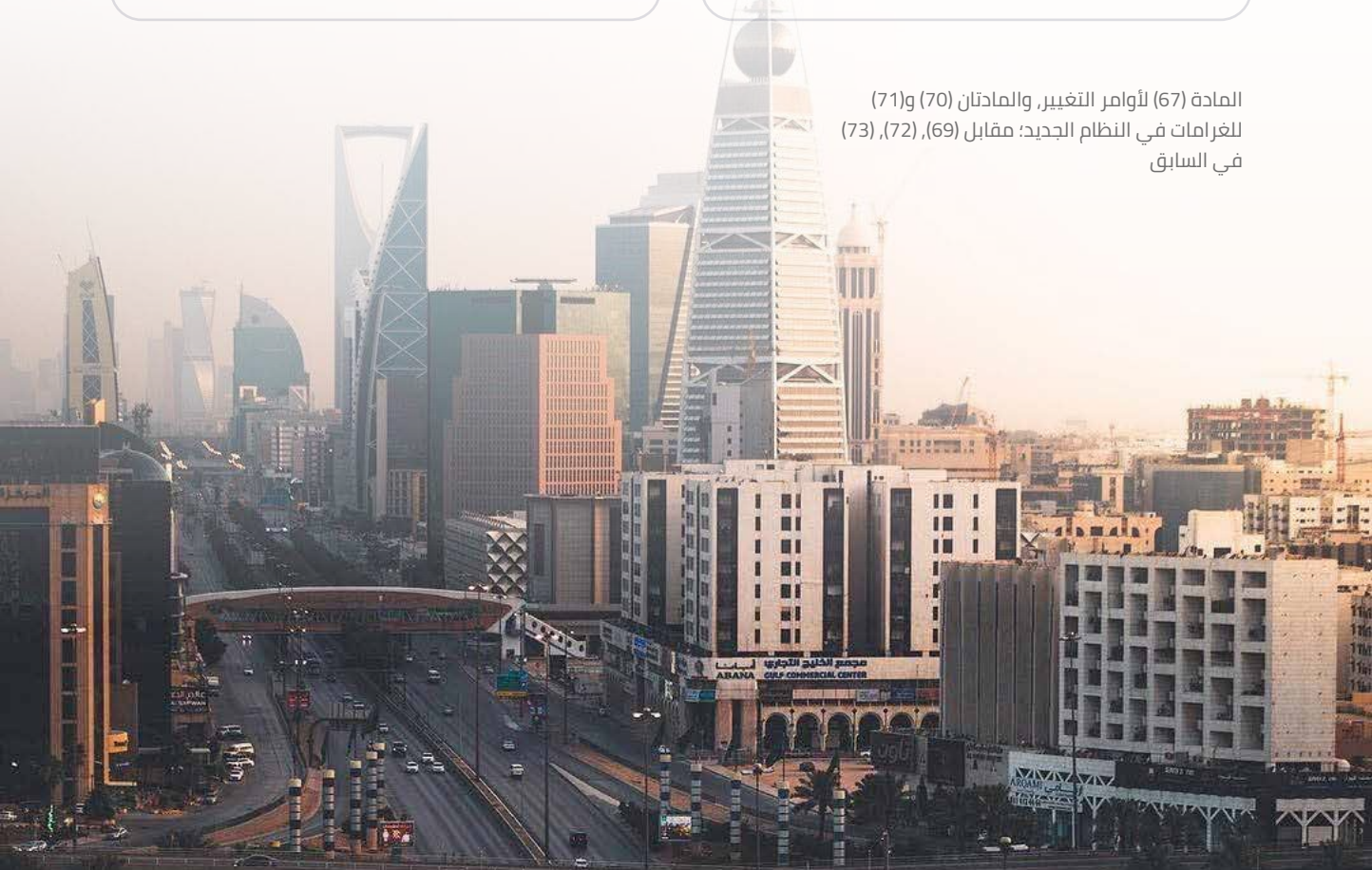

تفاصيل لا ينبغي أن تفوت القارئ

أربع نقاط تكمل صورة النظام الجديد

إلى جانب الأرقام المُشار اليها أعلاه، تضم المقارنة تغييرات مؤثرة في إبرام العقد، والتظلمات، واللجان، والشراء الموحد، وهي مهمة لفهم دورة التعاقد كاملة.

1

إبرام العقد: مهلة واضحة بعد الإنذار

لجهة تحديد موعد لإبرام العقد، وإنذار صاحب العرض الفائز عند التأخر. وإذا لم يوقع خلال 10 أيام عمل من الإنذار، يمكن إلغاء قرار الترسية والانتقال إلى العرض التالي أو إلغاء المنافسة بحسب الحالة.

الأثر: تقليل بقاء قرارات الترسية والضمانات معلقة دون حسم

2

جزاء عند الامتناع عن التوقيع

قرر النظام جزاءً ماليًا على من كان معفى من الضمان النهائي ثم امتنع عن إبرام العقد؛ حتى لا يتحول الإعفاء من الضمان إلى إعفاء من الجدية التعاقدية.

الأثر: مواءمة المرونة في الضمانات مع مسؤولية الفائز عن إتمام التعاقد

3

تظلمات ومخالفات أكثر مؤسسية

خفض الحد الأدنى لأعضاء لجان التظلمات والمخالفات من 5 إلى 3، وأنشأ أمانة عامة للجان، ونظّم المقابل المالي للتظلم من قرارات التأهيل المسبق بنسبة 0.5 % من قيمة العرض أو 15 ألف ريال وفق الحالة النظامية.

الأثر: سرعة انعقاد أكبر وبناء ذاكرة مؤسسية، مع ضرورة ألا يصبح المقابل المالي حاجزًا أمام التظلم الجاد

4

الشراء الموحد واللجنة الموحدة

يعزز النظام دور الجهة المختصة بالشراء الموحد، ويعيد بناء لجنة فتح وفحص العروض كلجنة موحدة، مع إمكان مشاركة ممثل هيئة المحتوى المحلي والجهة المختصة في المناقشات وفق النص.

الأثر: تقليل انتقال الملف بين اللجان مع رفع الحاجة إلى فصل وظيفي واضح داخل عملية التقييم

تُعرض هنا أهم الفروقات التنفيذية؛ وعند التطبيق يجب الرجوع إلى المادة ذات الصلة واللائحة التنفيذية المعتمدة والضوابط المكملة

المتنافسون والمتعاقدون

ماذا يعني النظام الجديد للموردين والمتعاقدين؟

لا يقتصر أثر النظام على الجهة الحكومية؛ فعدد من التغييرات يمس مباشرة السيولة، والتسعير، والضمانات، وإدارة المخاطر، والمحتوى المحلي، والحقوق التعاقدية.

فرصة

مسارات أكثر ملاءمة للمشتريات الرقمية والمهنية والابتكارية

إضافة حالات للبحث والتطوير والابتكار، والمهن الحرة، والبرامج والرخص والاشتراكات يعكس طبيعة سوق لم تعد كل مشترياته قابلة للمقارنة السعرية التقليدية.

سيولة

اهتمام أكبر بالمستحقات والدفعات

المرونة في الدفعة المقدمة، ووجود قيد على ترسية جديدة في بعض حالات المستحقات غير المعالجة، قد يخفضان علاوة التمويل والمخاطر إذا طُبقا بفاعلية.

تسعير

مدة سريان أطول فعل يًا للعروض

الانتقال إلى 90 يوم عمل يستلزم إدارة أدق لتثبيت الأسعار والضمانات وتكاليف المواد والعملات والقدرة التشغيلية.

حقوق

توازن أوضح في أوامر التغيير

اشتراط موافقة المتعاقد في أجزاء من الزيادة والتعديلات غير المالية يجعل التوثيق والتسعير المسبق للبنود المحتملة أكثر أهمية.

تنافس

حياد أكبر في الضمان النهائي

إلغاء إعفاء بعض الشركات المملوكة للدولة من الضمان النهائي يُقارب المراكز التنافسية بين المتنافسين على العقد ذاته.

محلي

المحتوى المحلي ينتقل من ملف امتثال إلى عنصر تجاري

ينبغي للمورد بناء قدرة قابلة للإثبات في التوطين، ونقل المعرفة، وتطوير الموردين المحليين، لا الاكتفاء بنسبة شكلية في العرض.

الفرص لا تلغي المخاطر؛ فزيادة المرونة لدى الجهة تقابلها حاجة أكبر لدى المتعاقد إلى التوثيق المبكر وإدارة الالتزامات والضمانات والتدفقات النقدية

المخاطر | أين تتركز الحاجة إلى الرقابة؟

ثمانية مخاطر تطبيقية تستحق المتابعة

نجاح النظام لا يتوقف على جودة النصوص وحدها, بل على منع تحول المرونة إلى مسارات اعتيادية أو استثناءات غير منضبطة, وعلى قياس الأثر الفعلي بعد الترسية.

1 التوسع في الشراء المباشر

بعد رفع السقف إلى مليون ريال أو توزيع الطلبات بطريقة تضعف المنافسة.

2 التجزئة أو التجميع غير الملائم

تصميم الطلب بطريقة تحد من فرص المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو تصل إلى صلاحية أقل تنافسية.

3 وصف «الإبتكار» أو «الخدمة المهنية»

استخدام الوصف لتبرير تعاقد مباشر دون تحقق حقيقي من طبيعة الحاجة أو تفرد المورد.

4 نسبة الاحتياط

تحولها إلى هامش تلقائي يرفع الأسعار المقبولة بدل أن تعكس تقلبات السوق والمخاطر الفعلية..

5 امتداد فحص العروض

استخدام التسعين يوم عمل كمدة تشغيلية معتادة وتحميل المتنافسين كلفة تمويل وضمانات إضافية.

6 أوامر التغيير

استخدامها لتدارك ضعف وثائق المنافسة أو النطاق الأصلي بدل معالجة الحاجة الطارئة أو الفعلية.

7 دفعات مقدمة دون حماية كافية

نقل مخاطر التنفيذ إلى المال العام إذا لم تُصمم ضمانات التسليم والاسترداد بما يناسب الحالة.

8 مستحقات أو محتوى محلي «شكلي»

اعتبار اتخاذ الإجراءات اللازمة كافياً دون سداد فعلي, أو قياس المحتوى المحلي كنسبة دون أثر في التصنيع والمعرفة والوظائف.

مؤشرات رقابة عملية

01 قيمة ونسبة الشراء المباشر	02 عدد العروض المؤهلة	03 زمن الفحص والترسية	04 زمن معالجة المستحقات
05 قيمة أوامر التغيير	06 التظلمات ونتائجها	07 المحتوى المحلي المتحقق	08 الانحراف عن التكلفة التقديرية

الفكرة الحاكمة: السرعة لا تعني تخفيف الحوكمة؛ بل تتطلب بيانات أفضل, وتسبيبًا قابلًا للمراجعة, ومؤشرات تكشف أثر الصلاحيات والاستثناءات

ما الذي لم يتغير؟ | وكيف نحدد النظام الواجب التطبيق؟

المرونة تغيّرت... لكن المبادئ الحاكمة بقيت

حماية المال العام

تحقيق أفضل قيمة لا يعني البحث عن أقل سعر فقط

المنافسة العامة هي الأصل

وما عداها استثناء يحتاج سببًا نظاميًا

المساواة والشفافية

وتكافؤ الفرص والمعاملة العادلة للمتنافسين

حظر التجزئة للتحايل

لا يجوز تفتيت الأعمال للوصول إلى صلاحية أو أسلوب أقل تنافسية

البوابة الإلكترونية

تبقى المسار الأصلي مع الاستثناءات النظامية ذات الصلة

التأهيل المسبق واللاحق

ومعاييره المرتبطة بالقدرة الفنية والمالية والإدارية

نظام الضمانات

مستمر من حيث الأصل مع تعديل الحدود والإعفاءات

حق التظلم والقضاء

استمرار حق المتنافسين في التظلم واللجوء للقضاء الإداري وفق الأطر النظامية

أفضلية المحتوى المحلي

استمرت مع رفع مستوى المؤسسية في التخطيط والتقييم والجزاءات

النماذج المعتمدة

استمرار الالتزام بنماذج العقود والوثائق مع الاستثناءات التي تحددها اللائحة

المسؤوليات النظامية

استمرار المسؤولية التأديبية والجزائية والمدنية عند مخالفة الأحكام

قرر المرسوم العمل بالنظام بعد مضي 120 يومًا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية, ومنح المدة نفسها لإعداد اللائحة التنفيذية. لذلك لا يكفي تاريخ العقد وحده؛ بل يلزم فحص تاريخ الطرح, والإجراء محل النزاع, والآلية الانتقالية, واللائحة السارية.

الأحكام الانتقالية في صورة مبسطة

قبل نفاذ النظام الجديد

طلبات تمديد العقود وحالات التأخر السابقة لنفاذه تُعالج وفق النظام السابق بحسب الأحكام الانتقالية

أثناء مرحلة الانتقال

يمكن تطبيق بعض الأحكام على أعمال طُرحت في ظل النظام السابق وفق آلية يضعها وزير المالية, دون المساس بالإجراءات التي تمت قبل النفاذ

بعد نفاذ النظام الجديد

الأصل تطبيق النظام الجديد على الأعمال والمشتريات التي تُطرح بعد نفاذه, مع استمرار اللوائح السابقة مؤقتًا بالقدر الذي لا يتعارض معه

الخلاصة | القراءة القانونية والاقتصادية

مرونة أسرع في القرار... يقابلها التزام أكبر بالتسبيب والتوثيق وقياس الأثر

لا يمثل النظام الجديد انتقالًا من المنافسة إلى الشراء المباشر، ولا من الرقابة إلى التحرر من القيود؛ بل يعيد بناء حوكمة المشتريات الحكومية على معادلة أكثر دقة: مرونة أسرع في اتخاذ القرار، يقابلها التزام أكبر بالتسبيب والتوثيق وقياس الأثر.

التعاقد الحكومي أصبح دورة متكاملة

لم يعد التعاقد الحكومي إجراءً ينتهي بالترسية؛ بل دورة تبدأ بالتخطيط، وتمر بتصميم المنافسة وتقييم العروض وتنفيذ العقد، وتنتهي بقياس القيمة المتحققة للاقتصاد والمال العام.

أفضل قيمة للمال العام

وسعت المادة (2/2) المفهوم ليشمل تكلفة دورة الحياة، وجودة التنفيذ، والكفاءة التشغيلية، وإدارة المخاطر؛ ثم جعلت المادة (24) ذلك جزءًا من معايير تقييم العروض وقبولها.

المستحقات وأوامر التغيير

نقلت المادة (91) معالجة مستحقات المتعاقدين إلى قيد قد يؤثر في قدرة الجهة المتأخرة على إصدار ترسية جديدة، كما أعادت المادة (67) تنظيم أوامر التغيير وحدودها وحالات اشتراط موافقة المتعاقد.

المحتوى المحلي: من التفضيل إلى بناء القدرة

أصبح المحتوى المحلي حاضرًا منذ التخطيط وفق المادة (12/2)، وفي توطين الصناعة ونقل المعرفة (34)، وفحص العروض (43/5)، وآليات الاحتساب والجزاءات (98).

كيف يقاس نجاح النظام؟

1. خفض التكلفة الكلية والمعدلة بالمخاطر، لا مجرد سعر الترسية
2. انتظام المستحقات وتحسين التدفقات النقدية للقطاع الخاص
3. توسيع قاعدة المنافسة ورفع نسبة العروض المؤهلة والقابلة للتنفيذ
4. دعم نمو المنشآت الوطنية وبخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
5. رفع المحتوى المحلي القابل للقياس والتحقق
6. تقليل النزاعات والمخاطر الناشئة عن غموض الوثائق وأوامر التغيير
7. تحقيق أفضل قيمة للمال العام طوال دورة حياة العقد

جودة الأنظمة والوثائق والعقود وكفاءة التطبيق والرقابة

الخلاصة مستندة إلى الدراسة المقارنة المرفقة، مع ضرورة الرجوع إلى النصوص النظامية واللائحة التنفيذية والضوابط ذات الصلة عند التطبيق على كل حالة

الخلاصة | من التحليل إلى التطبيق

لمشتريات الحكومية أداة لصناعة السوق وبناء القدرة الوطنية

الشراء الحكومي في النظام الجديد لم يعد وظيفة إدارية خلفية؛ بل أصبح أداة لصناعة السوق، وتوجيه الاستثمار، وحماية المال العام، وبناء القدرة الوطنية.

غير أن هذه النتائج ليست آثارًا تلقائية لمجرد صدور النظام؛ وتتوقف فاعلية هذه التحولات على جودة التطبيق المؤسسي، ودقة وثائق المنافسة والعقود، وكفاءة الجهات في إدارة الصلاحيات والاستثناءات، وفاعلية الرقابة وقياس الأثر.

ومن هنا تظهر القيمة التي تقدمها "إم سي" محامون ومستشارون

مواءمة الحوكمة

مواءمة سياسات وإجراءات المشتريات مع النظام الجديد، ومراجعة مصفوفات الصلاحيات والضوابط الداخلية.

وثائق وعقود أكثر صلابة

مراجعة وثائق المنافسات والعقود ومصفوفات المخاطر بما يقلل الغموض ويحد من النزاعات.

إدارة المطالبات والتغيير

بناء آليات قانونية لإدارة المستحقات وأوامر التغيير والمطالبات التعاقدية والتوثيق المرتبط بها.

محتوى محلي قابل للقياس

تصميم متطلبات محتوى محلي وتوطين ونقل معرفة قابلة للقياس والتنفيذ والتحقق.

الرسالة الختامية: الميزة الحقيقية لن تكون في معرفة ما تغيّر فقط، بل في القدرة على تحويل هذا التغيير إلى امتثال أفضل وعقود أكثر توازنًا، ونتائج اقتصادية قابلة للقياس

تكشف القراءة المتكاملة للنظام الجديد أن التطوير تجاوز تعديل المدد والحدود المالية والصلاحيات إلى إعادة صياغة فلسفة إدارة المشتريات الحكومية؛ من خلال تحقيق توازن بين المرونة وسرعة القرار من جهة، ورفع مستوى المسؤولية في التخطيط والتسبيب والتوثيق وقياس الأثر من جهة أخرى، مع بقاء المنافسة والشفافية وحماية المال العام في صميم عملية التعاقد.

وفي الوقت ذاته، يعزز النظام الدور الاقتصادي للمشتريات الحكومية عبر دعم المحتوى المحلي والمنشآت الوطنية وتحسين بيئة التعاقد مع القطاع الخاص وتنظيم المستحقات والمخاطر بصورة أكثر توازنًا. ويظل نجاح هذا التحول مرتبطًا بجودة التطبيق المؤسسي، ووضوح السياسات، وكفاءة الوثائق والعقود، وقدرة الجهات على تحويل المتطلبات النظامية إلى قرارات أكثر كفاءة ونتائج اقتصادية قابلة للقياس.

المزروع و شركاؤه
MAZRUA & CO.
MC
Lawyers & Consultants
محامون و مستشارون

تواصل معنا

920013420

Info@mc-law.sa

www.mc-law.sa

الرياض، شارع عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ، حي الملقا 3151، الرمز البريدي 13521

@mc-law-sa